

Distr.: General  
23 April 2021  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 9 تموز/يوليه 2021

البندان 2 و6 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة

1- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 22/16 ومقرره 119/17، اللذين طلب فيهما المجلس إلى الأمانة أن تقدم سنوياً معلومات خطية محدّثة عن عمليات صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وعن الموارد المتاحة له. وعلى النحو المشار إليه في التقرير المحدث السابق<sup>(1)</sup>، عمدت الأمانة، سعياً منها إلى توحيد المعلومات ذات الصلة بالاستعراض الدوري الشامل واستناداً إلى مقرر المجلس 119/17، إلى مواءمة توقيت تقديم التقارير المتعلقة بالأنشطة المدعومة من الصندوقين الاستثنائيين الخاصين بالاستعراض الدوري الشامل وهما صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وبناء على ذلك، يُقدّم التقريران السنويان كلاهما إلى المجلس، اعتباراً من عام 2015، في دورته التي تُعقد في حزيران/يونيه. ويُقدّم هذا التقرير استعراضاً للتبرعات والنفقات، وبياناً بالأنشطة التي مُولت منذ تقديم التقرير السابق وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

2- وكانت مشاركة الدول الأعضاء في عملية الاستعراض عالمية منذ بدء العمل بالآلية، مما يدل على التزام قوي بالآلية وقبولها كأداة بالغة الأهمية لمجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولم تكتف الدول الأعضاء بتجديد التزامها خلال عمليات الاستعراض وجلسات الحوار التي عقدها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، بل جددته أيضاً إبان اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل والمناقشة العامة المعقودة في إطار البند 6 خلال الدورات العادية للمجلس. وجددت الدول الأعضاء أيضاً التزامها هذا من خلال كبار ممثليها في الجزء الرفيع المستوى من الجلسات العامة للمجلس.

3- ولا يزال الدعم المقدم عن طريق صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل عنصراً أساسياً، فهو يتيح للوفود المشاركة في تقديم التقارير الوطنية والمساهمة في جلسة حوار عالمية ومستقلة ومحيدة وغير مسببة، تُقدّم فيها توصيات بناءة ومحددة وعملية المنحى وقابلة للتنفيذ، مع أخذ القدرات الوطنية في الاعتبار. وتسهم المشاركة بدعم من الصندوق أيضاً في إكفاء وعي الوفود بالحاجة إلى تنسيق جهود التنفيذ على المستوى الوطني تنسيقاً وثيقاً، من خلال الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وتتبع هذه الحاجة في المقام الأول من أن المسائل الموضوعية التي تثار في عمليات الاستعراض الدوري الشامل كثيراً ما تعكس توصيات آليات حقوق الإنسان الأخرى وتكمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

4- وفي افتتاح الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، في 24 شباط/فبراير 2020، خاطب الأمين العام المجلس ووجه دعوة طموحة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، مؤكداً أن الاستعراض الدوري الشامل أداة بالغة الأهمية من أدوات الأمم المتحدة للمشاركة على الصعيد القطري<sup>(2)</sup>. وفي منتصف آب/أغسطس 2020، وضعت اللمسات الأخيرة على توجيهات عملية بشأن الاستفادة القصوى من الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد القطري، وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون الوثيق مع عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة<sup>(3)</sup>. والهدف من هذه التوجيهات هو تقديم المشورة العملية بشأن الكيفية التي يمكن بها لكيانات الأمم المتحدة على الصعيد القطري أن تشارك في عملية الاستعراض الدوري الشامل لدعم التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ومساواة المرأة والرجل في الحقوق، وهو أحد المجالات الرئيسية لدعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان.

(1) A/HRC/44/18.

(2) انظر (ي) [www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The\\_Highest\\_Aspiration\\_A\\_Call\\_To\\_Action\\_For\\_Human\\_Right\\_English.pdf](http://www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Aspiration_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf) . وانظر (ي) أيضاً [www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2020-02-24/human-rights-council-remarks-the-highest-aspiration](http://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2020-02-24/human-rights-council-remarks-the-highest-aspiration).

(3) انظر (ي) [www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/UPR\\_Practical\\_Guidance.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/UPR_Practical_Guidance.pdf).

5- وإذا كانت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تحدياً غير مسبوق للبشرية جمعاء، وتؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، فإنها تتيح أيضاً فرصة للتغيير والتحسين من أجل التعافي بشكل أفضل. فكما ذكر الأمين العام، فإن حقوق الإنسان بالغة الأهمية للاستجابة والتعافي، وهي التزامات يجب أن تلتزم بها الدول<sup>(4)</sup>. وعلى خلفية هذه الجائحة، ناشدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي تجديد التزامه الجماعي بالعمل على إيجاد حلول متعددة الأطراف للمشاكل العالمية وتحقيق التضامن والتعاون الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة<sup>(5)</sup>.

## ثانياً- الوضع المالي للصندوق

6- يبيّن الجدول الوضع المالي المفصل للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بيان الإيرادات والنفقات).

الجدول 1

بيان الإيرادات والنفقات للفترة 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2020  
(بدولارات الولايات المتحدة)

العنصر	
<b>الإيرادات</b>	
–	التبرعات الواردة في عام 2020
–	مكاسب/خسائر أسعار الصرف
7 606,99	الفائدة وإيرادات متنوعة
<b>7 606,99</b>	<b>مجموع الإيرادات</b>
<b>الإنفاق</b>	
40 924,94	تكاليف الموظفين
71 677,66	تكاليف الموظفين الأخرى (أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف سفرهم)
–	سفر الموظفين
38 726,61	سفر الممثلين/المشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية
–	خدمات تعاقدية
17 001,73	تكاليف التشغيل العامة والتكاليف المباشرة الأخرى
–	المعدات والمركبات وقطع الأثاث
–	المنح (أقل من 50 000 دولار) والزمالات
21 716,44	تكاليف دعم البرامج (غير المباشرة)
<b>190 047,38</b>	<b>مجموع النفقات</b>
–	تسويات نفقات السنة السابقة (تصفية الالتزامات)
(182 440,39)	صافي زيادة (نقصان) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة
913 466,69	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2020
–	التسويات الأخرى (الفترة السابقة)
–	الالتزامات غير المدفوعة
<b>731 026,30</b>	<b>مجموع رصيد الصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020</b>

(4) انظر (ي) الرابط [www.un.org/sites/un2.un.org/files/un\\_policy\\_brief\\_on\\_human\\_rights\\_and\\_covid\\_23\\_april\\_2020.pdf](http://www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_human_rights_and_covid_23_april_2020.pdf)

(5) انظر (ي) A/HRC/44/28.

- 7- وقدم 19 بلداً تبرعات مالية إلى الصندوق منذ إنشائه. وفي عام 2020، لم تكن هناك تبرعات.
- 8- وبما أن الصندوق لا يتمتع بنمط دخل يمكن التنبؤ به، فإن موارد كبيرة يحتفظ بها بصورة منتظمة كاحتياطي للأنشطة المقبلة؛ وقد وافقت أمانة الصندوق على جميع الطلبات، تمثيلاً مع اختصاصات الصندوق، للمتكمين من المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل.

## ثالثاً - الأنشطة

### ألف - السفر لحضور الاجتماعات

- 9- عملاً باختصاصات الصندوق، يُقَدَّم إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، دعم مالي لتغطية تكاليف السفر لحضور الاجتماعات يغطي سفر ممثل حكومي رسمي واحد إلى جنيف للمشاركة فيما يلي:

(أ) دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التي يُستعرض فيها بلد الممثل؛

(ب) الجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان، التي تُعتمد فيها نتائج استعراض بلد الممثل.

- 10- ويغطي الصندوق أيضاً تكاليف سفر الممثلين الرسميين (ممثل واحد في كل وفد) للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، التي هي أعضاء في مجلس حقوق الإنسان وليست لها بعثة دائمة في جنيف، وذلك للعمل كمقررين (أي أعضاء المجموعة الثلاثية).

- 11- ومنذ إنشاء الصندوق في عام 2008، استقادت 112 دولة من مساعدة الصندوق في مجال السفر. وفي عام 2020، استقادت 10 دول من الدول الـ 22 التي اعتبرت مؤهلة للحصول على مساعدة الصندوق في مجال السفر من المساعدة المالية للمشاركة في الدورة الخامسة والثلاثين للفريق العامل، التي استُعرضت فيها هذه الدول، أو في الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، التي اعتمدت فيها نتائج استعراضاتها وهي: تركيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وغرينادا، وغيانا، وغينيا - بيساو، وقيرغيزستان، وكيريباس، وكينيا، وليسوتو، ومصر. وإجمالاً، حصل 10 مندوبين على تمويل.

- 12- ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 30/6 بشأن إدماج حقوق الإنسان للمرأة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وإذ تضع الأمانة في اعتبارها أن قرار المجلس 1/5 بشأن بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي أنشئت فيه آلية الاستعراض الدوري الشامل، نص على أن تدمج الآلية بشكل كامل منظوراً جنسانياً (الفقرة 3(ك))، فإنها تشجع الدول على النظر في إمكانية مراعاة الجوانب المتصلة بالتوازن بين الجنسين في تكوين وفدها وفي تقاسم المسؤوليات بين أعضائها. ومنذ بداية الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو 2017، تلقت 33 امرأة و43 رجلاً أموالاً. ومن المندوبين العشرة الذين حصلوا على مساعدة من الصندوق في عام 2020، كانت 4 نساء و6 رجال.

- 13- وتتبع الأمانة نهجاً استباقياً يتمثل في توجيه رسائل إلى دول معينة بغية تشجيعها على الاستفادة من الدعم المقدم عن طريق الصندوق. فقبل انعقاد الدورة ببضعة أسابيع، توجه الأمانة رسائل إلى الدول التي يمكن أن تستفيد من مساعدة الصندوق، تشير فيها إلى الخطوات الأولى التي يتعين اتخاذها من أجل طلب المساعدة، وتُحدد فيها الاستحقاقات الرئيسية. وقد مكن هذا النهج المحدد الهدف الدول - لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً التي ليس لها تمثيل في جنيف ومن ثم عدم درايتهما بإطار حقوق الإنسان وآلياته - من التعرف أكثر على الصندوق وطلب الدعم منه. وقدر الإمكان، تعمل الأمانة

على ضمان التكامل بين الدعم المقدم عن طريق الصندوق والدعم المقدم عن طريق صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. ومنذ بداية الجولة الثالثة أيضاً، دأبت الأمانة على تشجيع الدول على تعيين ممثل رفيع المستوى من الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة بصفته عضواً في وفدتها المستفيد من المساعدة المقدمة من الصندوق في مجال السفر.

14- ويدفع الصندوق أيضاً، بالإضافة إلى تغطيته تكاليف السفر، بدل الإقامة اليومي بالمعدل المنطبق على جنيف في وقت السفر. وحالما تطلب أية حكومة المساعدة من الصندوق، تُخَطَّر بالاستحقاقات الرسمية المتعلقة بالسفر وبدل الإقامة اليومي. ويُطلب من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وضع الترتيبات الضرورية لإصدار التذكرة ودفع قيمتها مقدماً. ويُطلب هذا النظام المتعلق بالحجز المباشر للتذكار عن طريق المفوضية تخطيطاً مسبقاً، لأن الحكومات مطالبة بتسمية مندوبيها خلال مهلة كافية كيما يتسنى للأمانة وضع ترتيبات السفر وإصدار التذكرة وفقاً لسياسات السفر الرسمية للأمم المتحدة. ويُدفع بدل الإقامة اليومي على دفعتين، تُدفع أولاهما، التي تمثل 75 في المائة من المبلغ الإجمالي، مقدماً إما بتحويل مصرفي أو لدى الوصول إلى جنيف، ويُسدّد المبلغ المتبقي ومصروفات محطات السفر بعد انتهاء البعثة، على أساس المستندات المطلوبة.

15- ويبين الجدول 2 النفقات السنوية لسفر الممثلين الحكوميين لحضور دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان.

## الجدول 2

النفقات السنوية لسفر الممثلين الحكوميين لحضور دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان

السنة	عدد البلدان التي حصلت على تمويل	المبلغ المدفوع (بـدولارات الولايات المتحدة)
2008	6	16 885,00
2009	17	23 568,00
2010	23	39 942,00
2011	21	11 698,00
2012	3	11 295,00
2013	6	35 176,00
2014	15	53 939,00
2015	23	95 512,00
2016	26	82 300,25
2017	15	55 912,27
2018	22	228 584,06
2019	26	179 496,78
2020	10	38 726,61
<b>مجموع</b>		<b>873 034,97</b>

16- وفي آذار/مارس 2020، وبسبب جائحة كوفيد-19، أدخلت تعديلات على المساعدة المقدمة لسفر الممثلين لحضور الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، وفقاً للمقرر المؤرخ 2 آذار/مارس 2020 الصادر عن مكتب المجلس لتشجيع الممثلين على الامتناع عن السفر إلى جنيف لحضور بقية دورة

المجلس. ونتيجة لذلك، لم تستقد سوى دولة واحدة من المساعدة المقدمة للسفر لحضور اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بها.

17- وبغية ضمان مشاركة الدول وجميع أصحاب المصلحة في عملية الاستعراض الدوري الشامل بصورة بناءة وفي بيئة آمنة، قررت الأمانة، في مناقشة وثيقة مع مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان، تأجيل الدورة السادسة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المقررة أصلاً في أيار/مايو 2020، إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتقرر أيضاً عقد الدورة السابعة والثلاثين للفريق العامل، المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في كانون الثاني/يناير 2021. ونظراً لتدهور الحالة بسبب كوفيد-19، ألغيت جميع ترتيبات السفر التي اتخذت باستخدام الصندوق للفترة المتبقية من السنة.

18- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، خفضت السلطات السويسرية الحد الأقصى لعدد المشاركين شخصياً من 50 إلى 5 مشاركين. ولذلك عقدت الدورة السادسة والثلاثون للفريق العامل في شكل هجين، جمع بين المشاركة الشخصية والتدخلات المسجلة مسبقاً بالفيديو وبث الفيديو المباشر. واعتمدت الأمانة، بالتعاون مع مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان، نهجاً مبتكراً واستخدمت الصندوق لتيسير المشاركة عن بعد للدول الأعضاء موضوع الاستعراض والدول الأعضاء الأخرى، مما أسفر عن صدور حوالي 650 بياناً بالفيديو و350 مداخلة بالفيديو المباشر.

## باء - التدريب

19- تجيز اختصاصات الصندوق تمويل جلسات الإحاطة قبل انعقاد دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، لمساعدة البلدان في عملية التحضير. وتتألف تلك الجلسات عادةً من أجزاء الجلسات العامة والمناقشات التي تعدها فرق العمل الفرعية والتي يُنظر خلالها في سياسات وإجراءات وطرائق الاستعراض الدوري الشامل، وتبادل المعلومات، وتناقش الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنظيم المشاورات الوطنية، وإنشاء آليات تنسيق مشتركة بين الوزارات (ما يسمى بالآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة)، وصياغة التقارير الوطنية، والمشاركة في جلسات الحوار التي يعدها الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان في جلسات عامة.

20- وأقرّ مجلس حقوق الإنسان، في قراره 29/35، بالدور الحاسم الذي تضطلع به البرلمانات في أداء جملة من الأمور، منها ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، بطرق منها دعم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما التوصيات التي تحظى بتأييد الدولة المعنية في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية التوصيات الصادرة في سياق الاستعراض الدوري الشامل تقتضي اتخاذ إجراءات برلمانية أو تطوي على اتخاذ إجراءات من هذا القبيل.

21- ومن منظور خطة إدارة المفوضية السامية لحقوق الإنسان للفترة 2018-2021، فمن شأن زيادة التركيز على البرلمانات باعتبارها عاملاً تمكينياً أساسياً في أي نظام وطني لحماية حقوق الإنسان أن تمكّن المفوضية السامية لحقوق الإنسان من تحقيق نتائج في جميع الركائز. ومن شأن تعزيز دور البرلمانات في إعمال حقوق الإنسان، من خلال الرقابة والمهام التشريعية ومهام الميزنة التي تضطلع بها البرلمانات، أن يعزز تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان؛ ويربط حقوق الإنسان ربطاً أفضل بجهود التنمية وعمليات الميزنة الوطنية؛ ويساعد في كشف انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها ويمكّن من منع وقوعها؛ ويحسن المساواة، بما فيها المساواة بين الجنسين، ومكافحة التمييز، ولا سيما من خلال الجهود التشريعية؛ ويعزز المساواة من خلال الرقابة؛ ويحسن المشاركة، باعتبار البرلمانات هيئات انتخابية تتمتع بإمكانية التواصل المباشر مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

22- وفي عام 2020، ونظراً للقيود المفروضة على عدد المشاركين شخصياً بسبب الجائحة، عقدت جلسات الإحاطة وحلقات العمل بطريقة هجينة في شكل حلقات دراسية شبكية. وفي 13 و14 تموز/يوليه 2020، عقدت المفوضية، بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي والكونغرس، حلقات دراسية شبكية بشأن إشراك البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك في أعمال مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل، للجان البرلمانية لحقوق الإنسان التابعة للكونغرس، ومن أفريقيا وأوروبا ومنطقة البحر الكاريبي وكندا. وشارك ما مجموعه 17 شخصاً (5 نساء و12 رجلاً) في الدورة المعنية بأفريقيا وأوروبا، في حين شارك 26 شخصاً (21 امرأة و5 رجال) في الدورة المعنية بمنطقة البحر الكاريبي وكندا.

23- وكان الهدف من الحلقات الدراسية الشبكية توعية أعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان بضرورة المشاركة الكاملة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وبوسائل القيام بذلك، بما في ذلك من خلال عمل مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل. وزودت حلقة العمل المشاركين بالأدوات اللازمة لمراعاة حقوق الإنسان على نحو أفضل ولبناء وتعزيز الشراكات بين لجانهم والجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بغية تنسيق استراتيجيات تعزيز حقوق الإنسان. وتبادل المشاركون الخبرات ووضعوا خريطة طريق تنفيذية لكل برلمان تراعي التوصيات القائمة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل والملاحظات الختامية الصادرة عن هيئات المعاهدات. وركزت مساهمات المفوضية على تبادل الممارسات الجيدة بشأن التعاون بين البرلمانات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

24- وفي 17 و18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عقدت المفوضية، بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي والكونغرس، حلقة عمل للبرلمانيين المسؤولين عن حقوق الإنسان في دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي أستراليا، وباكستان، وتونغا، وجزر سليمان، وفيجي، وكيريباس، وماليزيا، وملديف، وناورو، ونيوزيلندا. ومكنت حلقة العمل المشاركين من تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالمشاركة البرلمانية في مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات، والاستراتيجيات البرلمانية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في ضوء جائزة كوفيد-19، والمشاركة البرلمانية في عملية الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذ التوصيات المنبثقة عنها. وشارك في الحلقة ما مجموعه 17 شخصاً (8 نساء و9 رجال).

25- ومنذ أيار/مايو 2017، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان تنظم جلسات إحاطة غير رسمية أثناء دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لفائدة أعضاء الوفود المشاركة في الاستعراض، ولا سيما أولئك الذين سافروا من عواصم بلدانهم. أما جلسات الإحاطة التي عقدت خلال الأسبوعين الأول والثاني من كل دورة من الدورات، فقدمت إلى الوفود الزائرة لمحة عامة عن عمليات المتابعة والتدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، ولا سيما في سياق الاستعراض الدوري الشامل، في ضوء الممارسات الجيدة الحالية. ولأقت جلسات الإحاطة قبولاً حسناً لدى الدول الأعضاء، وسيستمر تقديمها بصورة منهجية إلى الوفود في أثناء دورات الفريق العامل في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

26- وتشمل المواضيع المشمولة في جلسات الإحاطة غير الرسمية ما يلي: التعريف بالجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل وتركيزها على التنفيذ؛ واستعراض عام للأنشطة الميدانية للمفوضية؛ والآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة؛ وحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة؛ واستعراض عام لعمليات صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. والمواد المستخدمة في جلسات الإحاطة متاحة في قسم الاستعراض الدوري الشامل على الموقع الشبكي للمفوضية<sup>(6)</sup>.

## رابعاً - الاستنتاجات

27- ذكر الأمين العام، في تقريره عن تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاتقائية والحياد والموضوعية<sup>(7)</sup>، أن زيادة التركيز على متابعة وتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان تتيح لمنظومة الأمم المتحدة فرصة للتفاعل مع الدول الأعضاء. وذكر أيضاً أن التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون من خلال آليات حقوق الإنسان وتوصياتها، يوفر أساساً هاماً يتيح للدول أن تحقق نتائج أكبر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي حماية حقوق الإنسان على الصعيد القطري على حد سواء.

28- وفي دعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، أبرز الأمين العام أهمية توصيات الاستعراض الدوري الشامل للنهوض بخطة عام 2030. وشجع على الاستخدام الكامل لآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي. ودعا أيضاً إلى الاستفادة على نحو أفضل من نتائج الاستعراض الدوري الشامل في التخطيط الإنمائي الوطني وفي المتابعة والإبلاغ، بما في ذلك ما يتعلق بالأهداف وفي إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وعلاوة على ذلك، ذكر الأمين العام أن الأمم المتحدة ستستخدم على نحو أكمل أدواتها ونقاط تدخلها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، كأساس لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وفرصه واحتياجاته ولتنفيذ خطة عام 2030. وبالنظر إلى أن الاستعراض الدوري الشامل، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، ينبغي أن يدمج بشكل كامل منظوراً جنسانياً، فإن الآلية في وضع جيد يمكنها من الإسهام في مجال رئيسي آخر من مجالات دعوة الأمين العام إلى العمل، ألا وهو المساواة بين الجنسين ومساواة المرأة والرجل في الحقوق.

29- وفي عام 2020، أصدرت المفوضية توجيهات عملية بشأن كيفية الاستفادة إلى أقصى حد من الاستعراض الدوري الشامل لإحداث الأثر المرجو على الصعيد القطري لجميع موظفي الأمم المتحدة في المقر وفي البعثات وفي الأفرقة القطرية، مع تحديد الاستعراض الدوري الشامل بوصفه نقطة تدخل للعمل مع الدول الأعضاء. وينبغي أن تساعد التوجيهات كيانات الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات بشأن حقوق الإنسان بما يتماشى مع ولاياتها ودعمها لغايات ومؤشرات محددة من أهداف التنمية المستدامة.

30- وعلى خلفية جائحة كوفيد-19، ناشدت المفوضة السامية المجتمع الدولي إلى تجديد التزامه الجماعي بالعمل على إيجاد حلول متعددة الأطراف للمشاكل العالمية وتحقيق التضامن والتعاون الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وقالت إن جائحة كوفيد-19، وهي أزمة لم يسبق لها مثيل لها وكانت لها آثار شديدة على حقوق الإنسان، تذكّر صارخة بترابط المجتمع الدولي وضرورة اتخاذ إجراءات جماعية عاجلة، الأمر الذي يتطلب تضامناً إنسانياً واجتماعياً ودولياً ومشتركا بين الأجيال ومسؤولية مشتركة، وعملاً على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وفي معرض ترديدها لدعوة الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات، شددت على ضرورة أن تكون حقوق الإنسان في صميم العمل الجماعي، وفي أي تدابير فعالة للتصدي للآزمات وحالات الطوارئ.

31- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبسبب جائحة كوفيد-19، لم تعقد سوى دورتين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وألغيت تقريباً جميع ترتيبات السفر التي اتخذت باستخدام صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل. ومع ذلك، واصل الصندوق تيسير مشاركة ممثلي البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في الدورة ذات الصلة للفريق العامل.



32- ومنذ بدء عملية الاستعراض الدوري الشامل، واعترافاً بما لازمها من تحدٍ متمثل في الحرص على أن تكون المشاركة فيها عالمية بالفعل، روعيت احتياجات أقل البلدان نمواً والعقبات التي تعترضها. فلا غنى عن الاضطلاع بأنشطة توعية منتظمة لضمان مشاركة الدول المحدودة الموارد التي ليس لها تمثيل في جنيف، فضلاً عن جميع الدول الأخرى، مشاركةً مستنيرةً ومنتظمةً وكاملةً. وفيما يتعلق بالدورة السادسة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التي تأجلت من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بسبب الجائحة، اعتمدت الأمانة، بالتعاون مع مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان، نهجاً مبتكراً واستخدمت الصندوق لتيسير المشاركة عن بعد للدول موضوع الاستعراض والدول الأعضاء الأخرى. وبذلك أمكن تقديم ما يقرب من 650 بياناً بالفيديو و350 مداخلة بالفيديو المباشر، حيث أخذ الكلمة 1 152 مشاركاً (429 امرأة و723 رجلاً) لتقديم أكثر من 3 000 توصية إلى الدول الـ 14 موضوع الاستعراض.

33- وكانت الدورة السادسة والثلاثون للفريق العامل هي الدورة العاشرة من الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل وأول دورة هجينة في تاريخ الآلية. وعلى الرغم من الطرائق الاستثنائية للمشاركة، شاركت جميع الدول موضوع الاستعراض، بتمثيل رفيع المستوى. وإجمالاً، كان عدد الوفود الـ 14 مؤلفاً من 268 عضواً (149 امرأة و119 رجلاً)، منهم 60 وفداً من أقل البلدان نمواً ومن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأظهرت المشاركة الكاملة للدول موضوع الاستعراض، وتمثيلها الرفيع المستوى، والعدد الكبير من المتكلمين والتوصيات، استمرار ارتفاع مستوى الاهتمام بالجولة الثالثة، والتزام المجتمع الدولي باستمرار أهمية التعددية وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، وأهمية هذه الآلية على الصعيد الوطني.

34- وعلاوة على ذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكتف الأمانة بمواصلة مساعدة الدول على المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل فحسب، بل ساعدتها أيضاً على فهم عملية الاستعراض باعتبارها عملية كاملة، ولا سيما على الصعيد الوطني، مع التركيز على تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الجولات السابقة. ومما يساهم في هذا الفهم الحلقات الدراسية الشبكية التي تنظمها المفوضية، بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي والكونغرس، لتعزيز دور البرلمان واللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل، من أجل أداء جملة أمور، منها ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، وجلسات الإحاطة التي تنظمها المفوضية السامية لحقوق الإنسان خلال دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لفائدة أعضاء الوفود المشاركة في استعراض بلدانها. وتمكن هذه الحلقات الدراسية الشبكية وجلسات الإحاطة الدول الأعضاء من تبادل ما تتبعه من ممارسات فضلى في عمليتي التنفيذ والمتابعة على الصعيد الوطني.

35- ويؤدي صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل دوراً أساسياً في كفالة مشاركة العديد من أعضاء الوفود. إذ يتيح الصندوق لهؤلاء الأعضاء المشاركة والمساهمة في تقديم التقارير الوطنية التي تصف تنفيذ التوصيات السابقة على الصعيد الوطني، مما يساهم بدوره في عقد جلسة تحاور عالمية ومستقلة ومحايدة وغير مسببة، تساهم جودتها في تقديم توصيات بناءة ومحددة وعملية المنحى وقابلة للتنفيذ، مع أخذ القدرات الوطنية في الاعتبار. وستواصل المفوضية السامية استخدام الصندوق على هذا النحو الاستراتيجي، الذي يساهم في زيادة فهم عملية الاستعراض على أنها عملية كاملة، ولا سيما على الصعيد الوطني، تُركّز على تنفيذ التوصيات.